نشرة صندوق النقد الدولي

خطة عمل الصندوق

لاغارد تحدد جدول أعمال من خمسة بنود للصندوق

السيد جون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام، يهني السيدة كريستين لاغارد برئاسة الصندوق، أثناء اليوم الأول في منصبها الجديد (الصورة: صندوق النقد الدولي).

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٦ يوليو ٢٠١١

- التعافي العالمي لا يزال غير متوازن، مع تسجيل معدلات بطالة شديدة الارتفاع في بعض الاقتصادات المتقدمة
- يجب أن يتتبع الصندوق الروابط المتنامية في الاقتصاد العالمي
- السيدة لاغارد تود أن ترى تحسنا في نظام حوكمة الصندوق ومدى تنوع موارده البشرية

حددت السيدة كريستين لاغارد، التي تولت منصبها الجديد كمدير عام جديد للصندوق، جدول أعمال يتألف من خمسة بنود لإعادة تنشيط الصندوق وضمان استمرار الدور المحوري لهذه المؤسسة التي تضم ١٨٧ عضوا في الاقتصاد العالمي.

قالت السيدة لاغارد متحدثة إلى الصحفيين في مؤتمرها الصحفي الأول إن تعافي الاقتصاد العالمي لا يزال غير متوازن، مع استمرار البطالة المرتفعة في بعض البلدان.

ويواجه العالم مشكلات متزايدة تتعلق بالديون السيادية في بعض الاقتصادات المتقدمة، بينما تواجه الأسواق الصاعدة مخاطر النشاط الاقتصادي المحموم واحتمالات التضخم التي تهدد بعض البلدان منخفضة الدخل أيضا.

وفي هذا الصدد قالت السيدة لاغارد التي تولت منصبها الجديد في الخامس من يوليو الحالي: "نحن نواجه مشهدا أفضل حالا مما كان عليه منذ عامين، لكن الواضح أنه يتسم بعملية تعافٍ غير متوازنة."

وحددت وزيرة المالية الفرنسية السابقة ثلاث فئات من القضايا التي تواجه صندوق النقد الدولي والاقتصاد العالمي ومجموعتين من القضايا تتعلق بتعزيز فعالية الصندوق وعملياته. أما الثلاث قضايا الخارجية فكل منها يبدأ بحرف "C" الانجليزي:

- **الترابط (connectiveness):** فيجب أن يتتبع الصندوق الروابط المتنامية في الاقتصاد العالمي وينبه إلى إمكانية انتقال التداعيات من اقتصاد إلى آخر. "لقد رأينا أثناء الأزمة أن كل البلدان والقطاعات والصناعات والخدمات والماليات وثيقة الارتباط كل منها بالأخرى وفيما بينها جميعا. ونحن بحاجة لمعالجة هذا الترابط."
- **المصداقية (credibility):** وحتى يكون الصندوق ذا مصداقية، ينبغي أن يتوخى الصراحة والمصداقية والمساواة في تحليله وعمله. "فلا توجد فئة من البلدان تستحق معاملة خاصة، بينما تعامَل فئة أخرى معاملة صارمة. المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص هي عبارات ستسمعونها مني مرارا وتكرارا."
- **الشمول (Comprehensive):** فينبغي أن ينظر الصندوق إلى اقتصاد كل بلد ليس فقط بالمقاييس الاقتصادية الكلية التقليدية، مثل عجز المالية العامة. إذ أن هناك عوامل مثل توظيف العمالة والشؤون الاجتماعية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أيضا.

وأضافت السيدة لاغارد أن الصندوق ينبغي أن يعمل مع المؤسسات الدولية الأخرى، كالمتخصصة في شؤون العمل أو التجارة على سبيل المثال.

ثم انتقلت إلى الحديث عن كيفية إدارة الصندوق، فأعربت عن رغبتها في تعزيز شرعية هذه المؤسسة التي أنشئت في عام ١٩٤٤ وزيادة التنوع في مواردها البشرية.

- **الشرعية:** قالت السيدة لاغارد إن البلدان الأعضاء في الصندوق يجب أن تستكمل الإصلاحات التي تقررت في عام ٢٠١٠ والتي تهدف إلى تحسين نظام الحوكمة وإتاحة الفرصة للأسواق الصاعدة الرئيسية والبلدان ذات الدخل المنخفض كي تساهم بدرجة أكبر في قرارات المؤسسة.

- **التنوع:** قالت السيدة لاغارد، وهي أول سيدة ترأس الصندوق، إن تنوع الموارد البشرية لا يقتصر على نوع الجنس. "إنه يتعلق بإشراك الجميع وكسر الحواجز وإزالة العقبات، حتى يتسنى لكل الأطراف المشاركة أن تجلس معا بالفعل على نفس المائدة. ويشمل هذا مسألة نوع الجنس أيضا، كما يشمل الجذور الجغرافية والانتماء الثقافي والخلفية الأكاديمية."

وقد أثنت السيدة لاغارد، التي رأست من قبل شركة المحاماة الدولية "بيكر وماكينزي"، على السيد جون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام الذي تولى إدارة الصندوق عقب استقالة السيد دومينيك ستراوس-كان، حيث وصفته بأنه "سند رائع، ومتحدث بليغ، وشخصية ثرية، شخصية متألقة، وقد سعدت بالتعامل معه في الأسابيع القليلة الماضية."

وقالت السيدة لاغارد إن هدف الصندوق هو العمل على استعادة استقرار الاقتصاد العالمي في أعقاب أسوأ أزمة اقتصادية منذ حقبة الكساد الكبير؛ وبتعبيرها "العمل على استعادة الاستقرار حيثما كان غائبا، وهو الحال في أنحاء عديدة؛ والسعي لكي تعمل اقتصادات العالم بكفاءة أفضل حتى تحقق مستوى أعلى من الرخاء لكل الشعوب."